عالم الفكر

٣

المجلد العشرون - العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٩

الألسنيّة

"مجلة عالم الفكر"
قواعد النشر بالمجلة

(١) « عالم الفكر » مجلة ثقافية فكرية محكمة ، تخاطب خاصة المثقفين وتهتم بنشر الدراسات والبحوث الثقافية والعلمية ذات المستوى الرفيع .

(٢) ترحب المجلة بمشاركة الكتاب المتخصصين وتقبل للنشر الدراسات ـ والبحوث المتعمقة وفقا للقواعد التالية :ـ

(أ) أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره .

(ب) أن يتبع البحث الأصول العلمية المتعارف عليها وبخاصة فيما يتعلق بالتوثيق والمصادر مع الحاق كشف المصادر والمراجع في نهاية البحث وتزويده بالصور والخرائط والرسوم اللازمة .

(جـ) يتراوح طول البحث أو الدراسة ما بين ١٢٠٠ ألف كلمة ، ١٦٠٠٠ ألف كلمة .

(د) تقبل المواد المقدمة للنشر من نسختين على الالة الطابعة ولا ترد الأصول الى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر .

(هـ) تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم العلمى على نحو سرى .

(و) البحوث والدراسات التى يقترح المحكمون اجراء تعديلات أو اضافات اليها تعاد الى أصحابها لاجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها .

(٣) تقدم المجلة مكافأة مالية عن البحوث والدراسات التى تقبل للنشر ، وذلك وفقا لقواعد المكافآت الخاصة بالمجلة كما تقدم للمؤلف عشرين مستلة من البحث المنشور .

ترسل البحوث والدراسات باسم :

وكيل الوزارة المساعد لشئون الثقافة والصحافة
وزارة الاعلام ـ الكويت ـ ص ب ١٩٣
الرمز البريدي 13002

عالم الفكر

رئيس التحرير : محمد يوسف الرومي

مستشارة التحرير: دكتورة نورية صالح الرومي

مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن وزارة الاعلام في الكويت * اكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٩ م

المراسلات باسم الوكيل المساعد لشئون الثقافة والصحافة - وزارة الاعلام - الكويت ص . ب ١٩٣ الرمز 13002

المحتويات

الألسنية

التمهيد : المصطلح الألسني العربي — الدكتور أحمد مختار عمر ٥

تحليل عملية التكلم — الدكتور عبدالرحمن أيوب ٢٥

الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة — الدكتور يحيى أحمد ٦٩

الدراسة الإحصائية للأسلوب — الدكتور سعد مصلوح ٩٩

الاقتضاء في التدول اللساني — الدكتور عادل فاخوري ١٤١

محاولة ألسنية في الاعلال . — الدكتور أحمد الحمو ١٦٧

• • •

مطالعات

صور من تطور لغة الشعر العربي الحديث عن طريق المجاز — الدكتور أحمد محمد قدور ١٨٩

• • •

من الشرق والغرب

السياق التاريخي والثقافي للشعر الزنوجي الإفريقي - الامريكي — الدكتور بنعيسى بوحمالة ٢١٩

• • •

صدر حديث

اللغة العربية والحاسوب — تأليف : الدكتور نبيل علي

بيروقراطية الخدمات الجماهيرية — عرض وتحليل : الدكتور علي صبري فرغلي ٢٥٥

تأليف : Micheal Lipsky

عرض وتحليل : الدكتور فهد الناصر ٢٧٩

مجلس الادارة

• حمد يوسف الرومي (رئيسًا)
• د. نورية صالح الرومي
• د. رشا حمود الصباح
• د. عبد المالك التميمي
• د. علي المشعوط

الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء أصحابها وحدهم والمجلة غير ملزمة باعادة أي مادة تتلقاها للنشر

محاولة ألسنية في الأعلال

أحمد الحمو
أستاذ في جامعة تلمسان في الجزائر .

أولا : مقدمة في اللسانيـــات

تمتاز الألسنية الحديثة على علم القواعد التقليدي في أن الأولى تقوم على مراقبة الوقائع اللغوية دون أن تفضل بعضها على حساب بعض باسم بعض المباديء الجمالية أو التربوية، اذ أن علم اللسان يعتمد على الرؤية العلمية وليس على الرؤية الافتراضية التي كثيرا ما لجأت اليها علوم القواعد القديمة انطلاقا من معيار الخطأ والصواب. لذلك تقف الألسنية الحديثة ذات الرؤية العلمية المجردة على النقيض من علم القواعد التقليدي ذي الرؤية المعيارية الافتراضية، -وهي رؤية لم تنج منها قواعد لغة من اللغات بما في ذلك علم النحو العربي - كما سيتضح لنا في سياق هذه الدراسة - على الرغم من اعترافنا بالمجهودات الهائلة التي بذلها علماء النحو والصرف العرب مما يندر لها نظير في اللغات الأخرى .

كذلك تمتاز الألسنية الحديثة على علم القواعد التقليدي في نظرتها الى اللغة باعتبارها في المقام الأول أصواتا لغوية تألفت ضمن نسق معين، وهذه الصفة الصوتية للغة هي التي تحظى باهتمام الباحثين الألسنيين. أما الكتابة فهي امر طارىء على اللغة وحديث العهد نسبيا. لقد وجدت اللغة البشرية بصيغتها الصوتية منذ مئات آلاف السنين، ومازال معظم البشر حتى اليوم يتكلمون دون أن يستطيعوا القراءة والكتابة. ثم إن المرء يتعلم كيف يتكلم قبل أن يتعلم كيف يُقرأ، واستعمال الكتابة أمر لاحق على استعمال اللغة وليس العكس. ومن المدهش حقا أن نجد بهذا الخصوص واحدا من علماء العربية القدامى قد توصل الى هذه الحقيقة الهامة في دراسة اللغة، وهو ابو الفتح بن جني، حيث ذكر في كتاب «الخصائص» : « باب القول على اللغة وما هي : اما حدها فانها

أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »[١]. وقوله إنها «أصوات» يعني أنه يستبعد جانب الكتابة في دراسة اللغة، تماما كما يفعل الدرس اللغوي الحديث. لكن هذا الاكتشاف المثير لابن جني لم يترك أثرا في الدرس اللغوي عند علماء العربية القدامى، ربما لأنه جاء متأخراً زمنياً، حيث عاش ابن جني في القرن الرابع الهجري، اي بعد ان كان علم النحو العربي قد اختط طريقه وتصلب عوده. وعلى العموم سوف نرى ان ابن جني قد توصل بمجهود فردي ذ الى عدد من الحقائق العلمية التي تطابق الى حد بعيد ما يقرره الدرس اللغوي الحديث والتي خالف بها علماء عصره ومن سبقه دون أن يستطيع مع ذلك تعديل مسار الدرس اللغوي عند علماء العربية.

هناك نقطة أخرى أبرزتها اللسانيات الحديثة، وتنطلق من سابقتها، هي ان اللغة مجموعة من الدلائل. إن كل لفظة أو عبارة هي دليل لغوي، ولهذا الدليل اللغوي وجهان : وجه صوتي ويسمى الدال، ووجه قيمي هو المدلول، أي قيمة الدليل ومعناه. فاذا تغير الدال أو جزء منه استتبع ذلك تغير في المدلول. وعلى سبيل المثال ليس الفرق بين (كَتَبَ) و (كَاتَبَ) هو فقط في الصورة الكتابية من حيث زيادة حرف الألف في الثانية، بل هو فرق صوتي قبل كل شيء أي أنه اختلاف الدال في الأولى عن الدال في الثانية. ويشتمل الدال في الأولى على ألف قصيرة (الفتحة) تلى فاء الفعل، بينما يشتمل الدال في الثانية على ألف طويلة تلى فاء الفعل، أي أن الفرق هو في طول المصوت الداخلي الذي يلي فاء الفعل، فهو صوت قصير في الأولى وطويل في الثانية، وهو فرق طفيف كما نرى. لكن هذا التغير الطفيف في الدال أدى الى تغير في المدلول، اذ أن مدلول (كَتَبَ) غير مدلول (كَاتَبَ). لكن علم النحو العربي لم ينظر الى المسألة من جانبها الصوتي ليبحث عن الأثر الذي يحدثه تغير الدال في المدلول، بل اكتفى بمحاولة استنباط القواعد التي تضبط تغير المصوت. ولذلك نظر إليها من جانبها الكتابي فقط[٢].

هذا الموقف الذي اتخذه علماء النحو والصرف في وضع قواعد العربية، أي الرؤية المعيارية الافتراضية والوقوع تحت تأثير خداع الكتابة، هو ما سوف يطبع الدرس اللغوي عندهم وهو الذي سوف يؤدي الى التعقيد الذي تعرفه اليوم قواعد اللغة العربية.

ثانيا : الاعلال من منظور لساني

ولايضاح هذا الواقع اخترنا مسألة في علم الصرف ما زالت تثير حتى اليوم كثيرا من اللغط حولها وتسبب للدارسين صعوبات جمة، وهي مسألة الاعلال. وقد سمي الاعلال كذلك نسبة الى حروف العلة، وهي الواو والياء والألف ثم يلحقون بها الهمزة. أما أنها حروف علة فلأنها كما يقول الاستراباذي «لا تسلم ولا تصح، أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف، فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال »[٣]. وواضح من هذا التعريف أنه لا يستجيب لطبيعة اللغة، وهي طبيعة فيزيائية قبل كل شيء، فكأن

(١) ابوالفتح عثمان بن جني : الخصائص . تحقيق محمد علي النجار (دار الكتاب العربي بيروت (بلا تاريخ) ، ج ١ ص ٣٣

(٢) للمزيد من المعلومات حول هذه القضايا اللسانية ، انظر : اندريه مارتينيه : مبادىء اللسانيات العامة ـ ترجمة د . أحمد الحمو (منشورات وزارة التعليم العالي ، دمشق ١٩٨٥) ، ص ـ ١١ و ص ١٩ .

(٣) رضي الدين الاستراباذي : شرح الكافية . نقلا عن د . عصام نور الدين : أبنية الفصل في شافية ابن الحاجب . (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ٢٠٨ .

أصوات اللغة أشخاص آدميون يصيبهم الاعتلال والمرض وتعتري أمزجتهم انحرافات وتقلبات. لذلك ترفض اللسانيات الحديثة مثل هذه النظرة وترى اصوات الواو والياء والألف وكذا الحركات على أنها مصوّتات بخلاف بقية أصوات اللغة كالسين والميم التي تعتبرها من الصوامت. كذلك لا تميّز النظرة الحديثة بين الواو والياء والألف من جهة وبين الضمة والكسرة والفتحة من جهة أخرى الا في طول المدة الزمنية، فتعتبر الأولى مصوتات طويلة وتعتبر الثانية مصوتات قصيرة. أما الهمزة التي ألحقها النحاة العرب بحروف العلة في مسألة الاعلال فسوف نرى لاحقا أنها لا تدخل في عداد المصوتات. بل هي من الصوامت.

ومما يجدر ذكره هنا أن ابن جني قد تنبه الى الطبيعة الواحدة لكل من حروف المد (حروف العلة) والحركات، حيث ذكر في «باب مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف» من كتاب الخصائص: «أن الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الالف الصغيرة». ثم يقرر: «فاذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمت ووفت جرت مجرى الحروف»[٤].

لكن النحاة العرب اعتبروا ان الحركات خارجة عن الكلمة وذات قيمة ثانوية، فعاملوها غير معاملتهم لحروف المد. وسوف نرى لاحقا انهم أخطأوا في ذلك مما أدى بهم الى استنباط قواعد غير دقيقة. كذلك سيتضح لنا في سياق هذا البحث أن الحركات تقوم بوظيفة مطابقة لوظيفة حروف المد، فكلها من المصوتات. وقد تنبه الشيخ الرئيس ابن سينا بدوره في «رسالة أسباب حدوث الحروف» الى الطبيعة الواحدة لحروف المد والحركات، بل ذكر أيضا نسبة الأولى الى الثانية من حيث طول المدة الزمنية في النطق، حيث قال: «ولكني أعلم يقينا ان الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف الى حرف. وكذلك نسبة الواو المصوتة الى الضمة، والياء المصوتة الى الكسرة»[٥]. واذا كان ابن سينا لم يقرر بشكل نهائي نسبة المصوت الطويل الى المصوت القصير من حيث المدة الزمنية، أهي ضعف أم أضعاف، فإن الرأي قد استقر حاليا على أن المصوت الطويل يعادل ضعف المصوت القصير وأن الحركة تعادل من حيث زمنها نصف زمن حرف المدّ. لكن ما يلفت النظر أن ابن سينا قد استعمل مصطلح «مصوت» في وصفه لحروف المد والحركات. والحقيقة أنه استعمل ايضا مصطلح «صامت»، مما يعني ان الألسنية الحديثة لا تنفرد بهذا الاكتشاف، أي تقسيم أصوات اللغة الى صامت ومصوت، بل ان من علماء اللغة العرب من عرف هذا التقسيم ولكن دون ان يترك أثرا في مسار علم النحو والصرف. وهكذا ميز ابن سينا بين الواو الصامتة والواو المصوتة، وبين الياء الصامتة والياء المصوتة. أما الألف فلا تكون الا مصوتة. وقد وجد أن الواو الصامتة قريبة من الفاء في مخرجها وأن الياء الصامتة قريبة من السين والزاي.[٦] كذلك عرف ابن جني مصطلح «مصوت» واستعمله في كتاب «الخصائص»، حيث ذكر في «باب في مطل الحروف» مايلي: «والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة. وهي الألف والياء والواو»[٧].

---

(٤) الخصائص ٢/٣١٥ - ٣١٦

(٥) الشيخ الرئيس ابي علي الحسين بن عبدالله بن سينا: رسالة اسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيى علم. (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٨٣)، ص ٨٥

(٦) المرجع نفسه، ص ٨٣ - ٨٥

(٧) الخصائص، ٣/١٢٤

ولنبدأ الآن في مسألة الاعلال. يعرف علماء الصرف الاعلال بأنه «ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات، بحلول بعضها محل بعض، وهو ما يسمونه (الاعلال بالقلب)، أو بسقوط أصوات العلة بكاملها، ويسمونه (الاعلال بالحذف)، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة، وهو ما يسمونه (الاعلال بالنقل أو التسكين)»[٨]. فيما يلي سوف نعالج الحالة الأولى، أي الاعلال بالقلب. وسوف نستشهد على ذلك بمثال ما يسميه الصرفيون «الفعل الأجوف»، أي ماكانت عينه (الحرف الثاني) حرف علة، مثل (قالَ) و (باعَ). يقول الصرفيون أن أصل (قالَ) هو (قَوَلَ) وأن أصل (باعَ) هو (بَيَعَ) وأنه لما تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا، فصارت (قَوَلَ : قالَ) و (بَيَعَ : باعَ). لكن الصرفيين لم يوضحوا لنا لماذا تنقلب كل من الواو والياء الى ألف اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما. علما بأن مخرج كل مصوت من هذه المصوتات الثلاثة ـ الواو والياء والالف ـ مختلف عن مخرج الآخر. ثم ان تغير المصوت في الدليل اللغوي يعني تغير الدال، وتغير الدال يؤدي الى تغير المدلول ـ كما أسلفنا ـ ، أي أن (قَوَلَ) لا يمكن أن تكون (قالَ) لما بينهما من فروق في المصوتات. والأمر الثاني ـ وهو الأهم ـ أن الصرفيين لم يخبرونا من أين جاؤوا بهذا الاصل المزعوم (قَوَلَ وبَيَعَ) الذي بنوا عليه نظريتهم. إن لغة العرب لم تعرف هذا النوع من الألفاظ ولم ترد لها أشباه في أخواتها الساميات، علما بأن النحاة والصرفيين القدرمى لم يلتفتوا الى اللغات السامية الأخرى، شقيقات العربية ـ في محاولة تقعيد اللغة العربية. وبديهي أن الألسنية الحديثة ترفض أن تبني على ما هو خارج اللغة أو ليس منها، فكيف إذا كان قائما على مجرد وهم او افتراض. ومع ذلك لابد للمرء أن يتساءل من اين جاء الصرفيون بهذا الأصل المزعوم، ولماذا افترضوه دون سواه. الجواب يكمن فيما يسمى عندهم «الميزان الصرفي». لقد وجدوا أن أكثر ألفاظ العربية يمكن ردها الى أُصول ثلاثية، أي ذات ثلاثة صوامت، فوضعوا وزن (فَعَلَ) ليشتقوا منه بقية الأوزان. ولذلك سموا الصامت الأول فاء الفعل والثاني عينه والثالث لامه نسبة الى صوامت الوزن (فَعَلَ).

وواضح من ذلك انهم اولوا اهتمامهم للصوامت دون المصوتات التي اعتبروها معتلة لا تثبت على حال ولا يصح الركون اليها. وهكذا راحوا يزنون الافعال والاسماء من مجردة ومزيدة. ولكن عندما وصلوا الى ما يسمى بالفعل المعتل، اي ماكان فيه حرف علة، لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، اذ ان وزن (قالَ) لا يمكن ان يكون (فَعَلَ)، لذلك كان لابد من الزعم والافتراض. لقد وجدوا ان الصوت الثاني في الصيغ الاخرى المشتقة من الفعل الاجوف إما أن يكون واوا كما في (قال يقول قولا)، واما ان يكون ياء، كما في (باع يبيع بيعا). ومن هنا تفتقت أذهانهم عن هذا الاصل المزعوم (قَوَلَ وبَيَعَ). ولقد اكد لنا ابن جنبي توهّم النحاة لذلك الاصل، حيث ذكر في الخصائص :

«هذا الموضع كثير الايهام لاكثر من يسمعه، لاحقيقة تحته، وذلك كقولنا: الاصل في قام قوَم وفي باع بيع. . وليس الامر كذلك، بل بضده، وذلك انه لم يكن قط مع اللفظ به الا على ما تراه وتسمعه.

وانما معنى قولنا : انه كان اصله كذا : انه لوجاء مجيء الصحيح ولم يُعَلل لوجب ان يكون مجيئه على ما

(٨) د عبدالصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية (مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٠) ، ص١٦٧ . وانظر أيضا الشيخ أحمد الحملاوي : شذا العرف في فن الصرف (القاهرة ١٩٦٩) ص٢٨ وص١٦٢

ذكرنا. فأما ان يكون استُعمل وقتا من الزمان، ثم انصرف فيما بعد الى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده احد من اهل النظر»[٩].

الا ان هذا الاصل المزعوم قد أوقعهم في تعقيدات لا حصر لها، حيث واجهوا من الكلمات ما تحققت فيه شروطهم دون ان تنقلب الواو او الياء الى الف. لذلك راحوا يحصون الالفاظ ويضعون الشروط والقيود حتى بلغ عددها عشرة شروط [١٠] مما جعل مسألة الاعلال من اعقد مسائل الصرف العربي.

وقد جرت في العصر الحاضر محاولات شتى لتبسيط مسألة الاعلال على يد دارسين عرب وأجانب وفيما يلي سوف نستعرض بايجازاتهم هذه المحاولات قبل ان نعرض لرأينا في هذه المسألة محاولين وضعها في اطارها الصحيح.

رأي فريق من علماء الساميات ان الافعال المعتلة ذات أصول ثنائية وليست ثلاثية وأن اصل (قال) هو (قَلَ) واصل (يقول) هو (يقُل) وانما جاءت الالف في (قال) والواو في (يقول) من اطالة الصوت الداخلي القصير ـ اي حركة القاف ـ مما جعل هذه الافعال تدخل في نظام الفعل الثلاثي.

والرأي الثاني الذي قال به بعض علماء الساميات لا يبتعد كثيرا عن موقف علماء الصرف العرب.

لقد رأى هذا الفريق أن الأفعال المذكورة كانت منذ البدء ثلاثية وان المصوتات الطويلة (حروف العلة) فيها جاءت نتيجة القلب أو الحذف : إن أصل (قالَ) هو (قَوَلَ) وأصل (قيلَ) هو (قُولَ) وأصل (يَقُولُ)[١١]. وواضح أن كلا الفريقين قد اعتمد على الظن والتخمين وأن نظرياتهم لم تخرج عن كونها محض افتراض قد يصح وقد لا يصح، ولذلك لا يمكن الركون الى أقوالهم مهما اظهرت من الحذق والاتساق المنطقي. أخيراً جرت محاولة ثالثة على يد الدكتور عبدالصبور شاهين جمع فيها بين الرأيين السابقين واقترب بذلك كثيرا من الحقيقة. لقد وجد أن أصل (قال) هو (قول) وإنما سقطت الواو في الأصل مما أدى الى التحام المصوتين القصيرين ـ الفتحة التي على القاف والفتحة التي على الواو ـ في مصوت طويل واحد هو الألف باعتبار أن المصوت الطويل يعادل مصوتين قصيرين، أي أن حرف المدّ يعادل حركتين قصيرتين. وقد مثل ذلك من خلال استعمال الحرف اللاتيني أو الكتابة الصوتية: إن (قَوَلَ) هي qawala ، فإذا سقطت الواو (a) اتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها فصارت الكلمة (قال) : qaala ، وكل ما حدث هو اسقاط الواو للتخلص من ثلاثية المقطع في (قَوَلَ) واستبدال مصوت طويل بذلك هو الألف[١٢]. لقد حاول د. شاهين في هذا التفسير أن يستفيد من بعض معطيات اللسانيات الحديثة، لاسيما ما يتعلق منها بنسبة المصوتات القصيرة الى الطويلة، الا انه وقع مع ذلك في الخطأ نفسه الذي وقع فيه الصرفيون القدامى عندما انطلق من اصل مفترض غير موجود، هو (قَوَلَ). ولقد رأينا أن هذا الأصل المزعوم لم تعرفه اللغة العربية وأن النحاة قد ابتدعوه من لدن أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفي (فَعَلَ) الذي كان أيضا من وضعهم. وفي رأينا أن الحل الأمثل ينبغي أن ينطلق مما هو موجود في اللغة فعلا دون اللجوء الى افتراضات ومزاعم لا أساس لها.

---

(٩) الخصائص ج ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧

(١٠) انظر شذا العرف ص ١٦٢

(١١) انظر هنري فليش : العربية الفصحى . تعريب الدكتور عبدالصبور شاهين . (دار المشرق ، بيروت ١٩٨٣) ، ص ٢٠١ .

(١٢) انظر د عبدالصبور شاهين . المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٨٢ ـ ٨٥ و ص ١٩٢ ـ ١٩٥

وفي سبيل ذلك سوف نستعرض أولا اسناد الفعل الأجوف الى ضمائر الرفع في الماضي والمضارع ثم نحاول استنباط القواعد التي تضبط عملية التحول التي تطرأ على هذا النوع من الأفعال :

الماضـــي

الشخص / جنس		المتكلم	المخاطب	الغائب
مذكر	مفرد	قُلْ ـ تُ بِعْ ـ تُ	قُلْ ـ تِ بِعْ ـ تَ	قالَ باعَ
	مثنى		قُلْ ـ تما بِعْ ـ تما	قال ـ ا باع ـ ا
	جمع	قُلْ ـ نا بِعْ ـ نا	قُلْ ـ تم بِعْ ـ تم	قال ـ و باع ـ و
مؤنث	مفرد		قُلْ ـ تِ بِعْ ـ تِ	قالَ ـ تْ باعَ ـ تْ
	مثنى		قُلْ ـ تما بِعْ ـ تما	قالَ ـ تا باعَ ـ تا
	جمع		قُلْ ـ تنَّ بِعْ ـ تنَّ	قُلْ ـ نَ بِعْ ـ نَ

المضـــارع

الشخص / جنس		المتكلم	المخاطب	الغائب
مذكر	مفرد	أَ ـ قولُ أَ ـ بيعُ	تَ ـ قولُ تَ ـ بيعُ	يَ ـ قولُ يَ ـ بيعُ
	مثنى		تَ ـ قول ـ ان تَ ـ بيع ـ ان	يَ ـ قول ـ ان يَ ـ بيع ـ ان
	جمع	نَ ـ قول نَ ـ بيعُ	تَ ـ قول ـ ون تَ ـ بيع ـ ون	يَ ـ قول ـ ون يَ ـ بيع ـ ون
مؤنث	مفرد		تَ ـ قول ـ ين تَ ـ بيع ـ ين	تَ ـ قولُ تَ ـ بيعُ
	مثنى		تَ ـ قول ـ ان تَ ـ بيع ـ ان	تَ ـ قول ـ ان تَ ـ بيع ـ ان
	جمع		تَ ـ قُلْ ـ نَ تَ ـ بِعْ ـ نَ	يَ ـ قُلْ ـ نَ يَ ـ بِعْ ـ نَ

ان نظرة فاحصة على صيغ الفعل الماضي سوف تكشف لنا بوضوح تام أنها تشترك في الأعم الأغلب بجذر واحد هو (قُلْ . . qul) ، ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى صيغ الفعل الماضي عند اسناده الى الشخص الغائب، حيث يبدو أن جذره هو (قال qal) باستثناء جمع الاناث، حيث يعود الجذر الى حالته الأصلية (قُل . .). لنلق الآن نظرة ثانية على صيغ الفعل المضارع وسوف نرى أنها تشترك جميعا بجذر واحد هو (. . قُول . . qul) باستثناء جمع الاناث في المخاطب والغائب، حيث أن جذرها هو جذر الماضي (قَلْ . .) . إذا استثنينا الآن ـ وبصورة مؤقتة ـ مسألة تصرف الفعل الماضي مع الشخص الغائب لتبين لنا أن للفعل الأجوف جذرين، واحداً للماضي هو (قُلْ . .) وأخر للمضارع هو (. . قول . .) وأنه لا فرق بينهما إلا في طول المصوت الداخلي، فهو قصير في جذر الماضي وطويل في جذر المضارع. ثم إن هذين المصوتين من جنس واحد : حركة الضمة في جذر الماضي وحرف المد الواو في جذر المضارع. وتبعا لذلك نستطيع أن نقرر الآن أن جذر المضارع قد نتج عن إطالة الصوت الداخلي القصير في جذر الماضي : .

قُلْ ← قُول ، مما يعني أن الواو أو الياء اللتين قامت من أجلهما أكثر قواعد الاعلال ليستا أصليتين في
qal qul

الكلمة ، بل نشأتا عن إطالة المصوت القصير في الجذر الأصلي . وسوف يتأكد لنا ذلك لاحقا من خلال استعراض بقية المشتقات .

لنعد الآن إلى جذر الماضي مع الشخص الغائب (قال)، الذي يمتاز عن مثيله مع المتكلم والمخاطب بوجود حرف ألف في وسطه، فما هي هذه الألف ومن أين جاءت ؟

لكي نقرر في أمر هذه الألف ينبغي أن نقارن بين صيغة الماضي عند اسناد الفعل الى الشخص الغائب وبين صيغته عند اسناده الى المتكلم والمخاطب.

وهنا نلاحظ أن صيغته في الحالة الثانية تتألف من الجذر (قُلْ . .) مضافا إليها لاحقة تتغير حسب الشخص والعدد والجنس. فاللاحقة (. . نا) في (قُلنا) مشتقة من ضمير الرفع المنفصل (نحن)، واللاحقة (. . تَ) في (قلتَ) مشتقة من (أنتَ) أو أنها صيغة مختصرة من هذا الضمير. وكذلك فإن اللاحقة (. . تما) في (قُلتما) مشتقة من الضمير (أنتما)، واللاحقة (. .تُم) في (قُلتم) من الضمير (أنتم)، و(. .تِ) في (قُلتِ) من الضمير (أنتِ) و (. . تنَّ) في (قُلتنَّ) من الضمير (أنتنَّ).

هذا يعني أن اللواحق المذكورة هي صيغ مختصرة من ضمائر الرفع المنفصلة وأنها تدل على **الشخص والعدد والجنس**. أما في حالة اسناد الفعل الماضي الى الشخص الغائب فإن اللواحق أمرها مختلف. وباستثناء (نَ) أي نون النسوة في (قُلنَ) ـ وهي صيغة مختصرة من (هنَّ) فإن بقية اللواحق لا تدل على الشخص بل على **الجنس والعدد فقط**. ان (. . تا) في (قالَتا) تدل على التأنيث والتثنية، لكنها لا تدل على الغيبة. وكذلك (. . تْ) تاء التأنيث في (قالَتْ) تدل على التأنيث والافراد ولا تدل على الشخص الغائب ولا علاقة لها بضمير الرفع (هي) مثلما لا علاقة للاحقة (گگ تا) في (قالتا) بضمير الرفع (هما).

أما اللاحقة (. . و) في (قالوا) فإنها ليست أكثر من علامة لجمع الذكور سواء في الأفعال أو في الأسماء. وإذا كانت تقترن في الأسماء مع النون إلا أنها قد تفقدها في حالات معينة معروفة. ثم إنها تقترن بالنون في الفعل المضارع (يقولونَ).

هذا يعني أو وجود النون أو عدمه لا يغير شيئا من مدلول (. . و) والتي تدل على الجنس والعدد دون الشخص. ويكفي أن نشير الى أنها تدل في المضارع على جمع الذكور للشخص الغائب وللشخص المخاطب، أي أنها لا تختص بشخص دون شخص مما يؤكد أنها لا تحمل دلالة على الشخص. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن اللاحقة (. . ا) في (قالا) التي تدل على التثنية، ولذلك سماها القدامى (ألف الاثنين). وهي تدل على التذكير لخلوها من تاء التأنيث مقارنة مع اللاحقة (. . تا) في (قالتا). أخيرا بقيت لدينا الصيغة (قالَ)، وهي صيغة قد خلت ظاهريا من لاحقة تضاف اليها لتدل على مادلت عليه اللواحق الأخرى عند اسناد الفعل إلى الشخص الغائب .

لكن الحقيقة أن صيغة (قالَ) ليست خالية تماما من اللواحق ، إذ إن الفتحة التي في آخر الفعل هي لاحقة حقيقية تدل على مادلت عليه زميلاتها من اللواحق الأخرى . فإذا كانت الألف ـ وهي مصوت طويل ـ تدل على التثنية فلماذا لاتدل الفتحة ـ وهي مصوت قصير ـ على الافراد ، علما بأن الفتحة تعادل نصف الألف وهي من جنسها كما رأينا . وإذا كان المرء يجد صعوبة في قبول هذه الفكرة فلأن علم الرسم العربي يبرز المصوتات الطويلة دون القصيرة ، أي أننا نكتب الألف دون الفتحة وكذلك الواو دون الضمة ومثلها الياء دون الكسرة . أما من حيث النطق فلا تقلّ الوظائف الطويلة التي تؤديها المصوتات القصيرة في شيء عن الوظائف التي تؤديها مثيلاتها من المصوتات الطويلة . وبالتالي لا مناص لنا أن نقرر بأن الفتحة في (قالَ) هي لاحقة حقيقية تدل على ما دلت عليه بقية اللواحق مع الشخص الغائب ، أي على الجنس والعدد . وهنا لابد أن يرتسم في ذهننا السؤال المشروع التالي : إذا كانت هذه اللواحق الخمسة ـ باستثناء نون النسوة ـ تدل على الجنس والعدد فقط ، فما الذي يدل على الشخص الغائب إذن ؟ إذ لابد من دالّ يدل عليه . وجوابنا أن الألف التي في وسط الفعل (قالَ) هي الدال الممكن الوحيد على الشخص الغائب . ونستطيع أن نبرهن على ذلك بأنه حيث دَلت اللواحق على الشخص لم تظهر هذه الألف . فهي لم تظهر عند اسناد الفعل إلى الشخص المتكلم لأن لواحق الفعل تدل عليه بالمثل ، بل لم تظهر عند اسناد الفعل إلى الشخص الغائب في جمع الاناث لأن نون النسوة قد دلت عليه .

ماذا يعني ذلك ؟ يعني أن الالف دخيلة على الفعل مثلما أن اللواحق دخيلة عليه أيضا . أي أن الالف لم تنشأ عن انقلاب الواو في (قَوَلَ) ولا عن انقلاب الياء في (بَيَعَ) ، بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه ، وهذا يلغي فكرة (الاعلال بالقلب) من الأساس . وقد رأينا سابقا أن الواو بحدّ ذاتها ليست أصيلة في الفعل بل هي ناشئة عن اطالة المصوت الداخلي القصير ـ أي الضمة في (. . قُلْ) ـ لتصبح مصوتا طويلا في جذر المضارع ، أي واوا في (. . قُول . .) ، وبالتالي ليس من شأنها أن تنقلب أو تتحول بل هي خاصة بجذر المضارع وحده .

لقد توصلنا حتى الآن إلى فكرتين أساسيتين جديدتين بشأن الاعلال ، تقوم الأولى على أن حرف المدّ في جذر المضارع قد نشأ عن إطالة المصوت الداخلي القصير في جذر الماضي ، وليس عن أصل مزعوم مثل (قَوَلَ) و (بَيَعَ) .

وتقوم الفكرة الثانية على أن ـ الألف في (قالَ) و (باعَ) دخيلة على جذر الفعل وتؤدي وظيفة محددة هي الدلالة على الشخص الغائب لخلوّ اللواحق من هذا المدلول . فيما يلي سوف نتوسع قليلا في شرح هاتين الفكرتين : بخصوص مبدأ استخلاص بعض صيغ العربية من بعض عن طريق إطالة المصوتات الداخلية القصيرة استطاع هنري فليش [١٣] أن يحصر الصياغة الأسمية في اللغة العربية في سبع صيغ أساسية خالية تماما من المصوتات الطويلة وبين كيف أن اللغة العربية قد طورت من هذه الصيغ السبع أخرى كثيرة بلغ عددها سبعا وعشرين صيغة ، وذلك عن طريق ما أسماه «التحول الداخلي» أي من خلال اشباع المصوت الداخلي القصير ليصبح طويلا . كما بيّن أن الأمر نفسه شائع في صيغ الأفعال وأن بعض الصيغ قد انشقت من بعض بواسطة إطالة المصوت الداخلي القصير ، مثل : فَعَلَ . فاعَلَ ، تفعَّل . تفاعَل [١٤] ، مما يشير الى أن الظاهرة شائعة جدا في اللغة العربية وأننا لم نأت ببدعة في اللغة حينما نسبنا أصل جذر المضارع إلى جذر الماضي . ثم إن العربية قد اتبعت هذا المنهاج مع الصوامت مثلما اتبعته مع المصوتات .

أليست صيغة (قتَّل) مشتقة من صيغة (قَتَلَ) وذلك من خلال تضعيف الصامت الأوسط في الفعل ، أي من خلال ما يسمى تشديد الحرف ؟ وقياسا على ذلك فإن إطالة المصوت الداخلي القصير ليصبح طويلاً هي ظاهرة مشابهة ، وما ينطبق إذن على الصامت ينطبق أيضا على المصوت . لقد اشتقت (قَاتَلَ) مِن (قَتَلَ) بواسطة اشباع الفتحة التي تلي الصامت الأول فانقلبت إلى ألف ، وكذلك اشتقت (قتّل) من (قَتَلَ) بواسطة مضاعفة الصامت الثاني ، أي أن اشباع الفتحة في (قاتَل) يشبه تشديد التاء في (قتَّل) ، فهي تؤدي كلها في نهاية المطاف إلى مضاعفة عنصر صوتي داخل النسج ، سواء أكان صامتا أم مصوتا . وما يقال هنا عن التضعيف ينطبق بالطريقة نفسها على قُل . . ← قُول . . أو بِع . . ← بِيع . . ، مما يعني أن جذر المضارع قد نتج عن جذر الماضي بواسطة اطالة أو مضاعفة المصوت الداخلي القصير . ونستطيع بطريقة معكوسة أن نبرهن على أن المصوت الطويل يعادل مصوتين قصيرين . لقد عرف عن بعض العرب أنهم يعمدون في حالة المقطع المديد (صامت + مصوت طويل + صامت مضعف) إلى تقسيم المصوت الطويل الى مصوتين قصيرين منفصلين بواسطة همزة ، فبدلا من قراءة (ولا الضالّين) يقرؤون (ولا الضَألّين) حسب رواية ابن جنّي [١٥] . هذا يعني أننا نستطيع تجزئة المصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين مثلما نستطيع تجزئة الصامت المضعف إلى صامتين متماثلين .

أما بخصوص المبدأ الثاني في أن الألف في (قالَ) و (باعَ) دخيلة على جذر الفعل وليست ناشئة عن انقلاب الواو أو الياء ، فهناك أكثر من شاهد على ذلك . إن الألف التي في اسم الفاعل ، مثل : قائل وبائع ، هي الألف نفسها التي في الفعل الماض (قال) و(باع) ، أي أن تلك الألف تدل على الفاعل ولا شيء غيره . وقد تنبه قديماً إلى ذلك ابن مضاء الأندلسي في كتابه «الرد على النحاة» عندما ذكر أن النحاة يقولون في مثل (زيد ضارب عمرا) ، أن في (ضارب) ضميرا مستترا تقديره هو فاعل ، لكن ابن مضاء يرى أن (ضارب) تدل على الصفة وصاحبها فلا داعي للتأويل [١٦] .

---

(١٣) هنرى فليش : العربية الفصحى ، ص ٧٢ وما يليها .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ١٤١ وما يليها .

(١٥) الخصائص ج ٣ ، ص ١٤٧

(١٦) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف (القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٤٧) ، ص ١٠٠

وصاحب الصفة هو الفاعل . وإذا كان ابن مضاء لم يحصر الدالّ على الفاعل في الألف وتركه بلا تحديد ، إلا أنه أقترب كثيرا من الصواب عندما رأى أن شيئاً ما في اسم الفاعل يدل عليه وأنه لا حاجة بالتالي إلى تقدير ذلك الفاعل تقديراً . أما الصرفيون فيقولون بأن أصل (قائل) هو (قاوِل) وأصل (بائع) هو (بايع) وأن الهمزة قد انقلبت عن الواو في (قاول) وعن الياء في (بايع) ، وكانوا قبل ذلك قرروا بأن الألف في (قال) قد انقلبت عن الواو في (قَوَلَ) كما انقلبت في (باع) عن الياء في (بيع) ، مع أن الواو في (قاول) هي الواو نفسها في (قَوَلَ) والياء في (بايع) هي الياء نفسها في (بَيَعَ) .

كيف إذن انقلبتا الى ألف في (قال) و (باع) بينما انقلبتا إلى همزة في (قائل) و (بائع) ، علماً بأن الألف لم تزل قائمة في هاتين الصيغتين الأخيرتين ؟ ان اطراد القاعدة يقتضي أن تكون الألف في اسم الفاعل قد انقلبت عن الواو والياء وليس الهمزة . لكن الحقيقة أنه لا الألف ولا الهمزة قد انقلبتا عن الواو أو الياء المفترضتين . ويبدو أن هناك من الصرفيين من تنبه إلى ذلك فابتدع تفسيرا مختلفا ، وهو أن الهمزة في (قائل) و (بائع) قد انقلبت عن الألف في (قال) و (باع) وليس عن الواو في الصيغة المفترضة (قاول) أو عن الياء في الصيغة المفترضة (بايع) [١٧] . ان هذا الافتراض يعني أننا هنا أمام سلسلة لا منتهية من الانقلابات التي لا تخضع لقانون ، حيث أن الواو في (قَوَلَ) والياء في (بَيَعَ) قد انقلبتا الى الالف في (قال) و (باع) ثم انقلبت الألف الجديدة نفسها إلى همزة في (قائل) و (بائع) . لكن هذا الفريق من الصرفيين لا يخبرنا من أين جاءت الألف في صيغة اسم الفاعل ، مع أنها تقع في الموقع نفسه الذي تقع فيه الألف في الفعل الأجوف ، مما يؤكد أن هذه الألف التي في اسم الفاعل هي الألف في الفعل الأجوف وأنها لن تنقلب بالتالي إلى همزة .

ان هذا الاختلاف في التفسير ناتج عن عدم توصل علماء الصرف إلى حقيقة التغيرات التي تطرأ على المصوتات وإلى عدم فهمهم للطبيعة الفيزيائية لهذه المصوتات . وسوف نعود إلى مسألة أصل الهمزة في سياق هذا البحث . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الألف في الفعل المنقوص هي الألف نفسها التي رأيناها في الفعل الأجوف وفي اسم الفاعل . وسواء أوردت هنا مقصورة أم ممدودة فإن هذا لا يغير شيئا من واقع الأمر ، لأنه شأن من شؤون علم الرسم العربي . ان الألف لاترد في الناقص الواوي أو اليائي إلا في صيغة الماضي عند اسناده إلى الشخص الغائب ، مثل : (قضى) و (بكى) و (دعا) ، باستثناء حالات قليلة تظهر فيها الألف في المضارع أيضا ، مثل : (سعى ـ يسعى) . هذا يعني أن الألف في الفعل المنقوص تسلك السلوك ذاته الذي رأيناه في الفعل الأجوف . لكنها لا تظهر هنا إلا مع المفرد المذكر ، بينما تختفي مع المثنى والجمع والمؤنث بسبب دخول لواحق العدد والجنس على الفعل . أما مع المفرد المذكر فإن اللاحقة التي تدل على العدد والجنس ، أي الفتحة ، هي ذات طبيعة واحدة كالألف بحيث تندمج معها وتختفي ، لأنه لا يمكن تحريك الألف بالفتحة . فالألف في الفعل المنقوص دخيلة على جذر الفعل وتدل على الشخص الغائب وليست منقلبة عن واو أو ياء .

وكما رأينا في الفعل الأجوف فإن الواو والياء في مضارع الفعل الناقص ليستا أصليتين بل نتجتا عن إطالة المصوت القصير في صيغة الماضي . إلا أنهما تظهران في ماضي الفعل الأجوف في هيئة مصوت قصير ، بينما تظهران في

(١٧) انظر عبده الراجحي : التطبيق الصرفي (بيروت : دار النهضة العربية ١٩٨٤) ، ص ٧٦ .

ماضي الفعل المنقوص في هيئة حرف صامت . وسوف نرى لاحقا أن الواو الصامتة تعادل الضمة وأن الياء الصامتة تعادل الكسرة ، مما يجعل المبدأ الذي استنبطناه في حالة الفعل الأجوف يصح أيضا في حالة الفعل المنقوص ، أي أن جذر المضارع قد نشأ عن جذر الماضي من خلال اطالة المصوت القصير .

اذا كان المصوت الطويل في جذر المضارع قد نتج عن إطالة المصوت القصير في جذر الماضي ، فما هو أصل الواو والياء الصامتتين في المصدر (قَوْل) و (بَيْع) ؟ ان ما درج علماء الصرف على تسميته بالمصدر ليس مصدراً في حقيقة الأمر بل هو مشتق من جذر المضارع ، مثلما أن جذر المضارع قد اشتق بدوره من جذور الماضي ، أي أن ـ (قَوْل) قداشتقت من (. . قُول . .) وأن (بَيْع) قد اشتقت من (. . بِيع . .) ، مما يعني أننا أمام متوالية اشتقاقية :

جذر الماضي ← جذر المضارع ← الإسم

أو : قُلْ ← قُول ← قَوْل

وتفصيل ذلك كما يلي :

ذكرنا أن جذر المضارع (. . قُول . .) و (. . بِيع . .) قد نتج عن جذر الماضي (قُل . .) و (بِع . .) وذلك بواسطة اطالة المصوت الداخلي القصير في هذا الاخير . كما ذكرنا أيضا أن المصوت الطويل يعادل ضعفي المصوت القصير ، أي أن المصوت الطويل يتألف من مصوتين قصيرين :

فتحة + فتحة = ألف طويلة

ضمة + ضمة = واو طويلة

كسرة + كسرة = ياء طويلة

ولو نظرنا الآن الى جذر المضارع (. . قُول . .) و (. . بِيع . .) لوجدنا أنه يشتمل على مصوت طويل نتج عن اندماج مصوتين قصيرين . وبمقارنة بالاسم (قَوْل) و (بَيْع) سوف يتضح لنا أن النصف الاول من المصوت الطويل في جذر المضارع قد سقط وحل محله مصوت قصير من نوع آخر هو الفتحة ، ولذلك تحركت القاف في (قَوْل) والباء في (بَيْع) بالفتحة . لكنّ النصف الثاني من المصوت الطويل الذي كان في جذر المضارع قد بقى على حاله وظهر في هيئة واو صامتة في الاسم وياء صامتة في الاسم الثاني .

ويمكننا تمثيل ذلك على الشكل التالي :

ان جذر المضارع (. . قُول . .) عبارة عن ق + ـُ + ـْ + ل

وكذلك جذر المضارع (. . بِيع . .) عبارة عن ب + ـِ + ـْ + ع

وعندما حلّت الفتحة في الاسم محلّ المصوت القصير الأول من جذر المضارع صارت على الشكل التالي :

ق ـْ + ـْ + ل

ب ـْ + ـْ ع

هذا يعني أن الواو الصامتة في (قَوْل) والياء الصامتة في (بَيْع) ليستا سوى النصف الثاني من المصوت الطويل الذي كان في جذر المضارع ، وأن الواو الصامتة تعادل الضمة وأن الياء الصامتة تعادل الكسرة ، فكأن (قَوْل) هي في أصلها (قَ ـُـ ل) وأن (بَيْع) هي في أصلها (بَ ـِـ ع) . ولو جربنا نطقها على هذا الشكل ، أي نطق الضمة دون صامت قبلها ونطق الكسرة دون صامت قبلها أيضا لوجدنا أنه لا يختلف كثيرا عن نطق الواو الصامتة في (قَوْل) والياء الصامتة في (بَيْع) مع فارق واحد ، هو أننا ننطق في أول الضمة وكذا في أول الكسرة بصوت الهمزة ، وبتسهيل الهمزة نحصل على التوالي على واو صامتة وعلى ياء صامتة ، مما يؤكد أن كلا من الواو الصامتة والياء الصامتة ليستا في الأصل سوى مصوت قصير ، أي ضمة في حالة الواو وكسرة في حالة الياء بعد تسهيل الهمزة التي في أول كل منهما . أما من أين جاءت الهمزة ولماذا ، فهذا ما سوف نشرحه بعد قليل في مبحث الهمزة . ولو أردنا التعبير عن ذلك بلغة اللسانيات الحديثه لقلنا بأن جذر المضارع في (. . قُول . .) و (. . بِيع . .) يشتمل على مصوت طويل بينما يشتمل الاسم (قَوْل) و (بَيْع) على مصوت مزدوج مؤلف من مصوتين قصيرين متعارضين : فتحة وضمة في (قَوْل) وفتحة وكسرة في (بَيْع) . وما قلناه عن المتوالية الاشتقاقية :

جذر الماضي ← جذر المضارع ← الاسم

يمكن التعبير عنه على الشكل التالي :

مصوت قصير ← مصوت طويل ← مصوت مزدوج

بقي أن نشير إلى أن تحول مصوت طويل إلى مصوت مزدوج لا يقتصر في اللغة العربية على الحالة التي نحن بصددها ، بل هنالك حالات أخرى أيضا يحدث فيها مثل هذا التحول . وحالة النصب في الفعل المضارع المعتل الاخر اذا كان منتهيا بالواو أو الياء هي حالة مماثلة يتحول فيها المصوت الطويل إلى مصوت مزدوج . ان فعل (يدعو) ينتهي بمصوت طويل في حالة الرفع ، لكنه ينتهي في حالة النصب (لن يدعوَ) بمصوت مزدوج هو الواو الصامتة والفتحة . وكذلك فعل (يرمي) في حالة الرفع و (لن يرميَ) في حالة النصب . والفرق بين حالتنا السابقة وهذه الحالة هو أنه في حالة الاسم (قَوْل) و (بَيْع) حلّت الفتحة محل النصف الأول من المصوت الطويل في جذر المضارع ، بينما حلّت الفتحة في حالة الفعل المضارع المنصوب (لن يدعوَ) و (لن يرميَ) محلّ النصف الثاني من المصوت الطويل ، أي أن الواو الطويلة والياء الطويلة في الحالة الأولى قد تحولتا إلى فتحة متبوعة بضمة والى فتحة متبوعة بكسرة في (قَوْل) و (بَيْع) ، بينما تحولتا في الحالة الثانية إلى ضمة متبوعة بفتحة وإلى كسرة متبوعة بفتحة في (يدعوَ و يرميَ) . وهكذا نتج في الحالتين مصوت مزدوج .

ثالثا : حقيقة الهمزة

أوضحنا حتى الآن أن فكرة انقلاب المصوتات بعضها عن بعض فكرة غير صحيحة وأنها قد قامت على افتراض وجود أصول متوهمة اخترعها النحاة من بنات أفكارهم لمطابقة الميزان الصرفي الذي وضعوه . كذلك بيّنا أن أقصى ما يمكن أن يحدث للمصوت هو أن يتحول إلى مصوت من جنسه أو إلى مصوت مزدوج ـ كما رأينا آنفا . أما ما خلا ذلك فوهم لا أساس له . ولكن ماذا عن انقلاب المصوتات إلى همزة حسب ادعاء الصرفيين ؟ انهم يقولون بانقلاب

الواو في (قاول) إلى همزة في (قائل) وانقلاب الياء في (بايع) إلى همزة في (بائع) ، أي أنهم يفترضون أصل (قائل) : قاول وأصل (بائع) : بايع انطلاقاً من الأصول المفترضة (قَوَلَ) و (بَيَعَ) . وواضح أن الصرفيين هنا قد لجأوا مرة ثانية إلى الافتراض والظن ، مما ترفضه اللسانيات الحديثة . والأمر الثاني أن الهمزة ليست من جنس المصوتات بل هي من الصوامت ، وهذا مالم ينكره القدماء . لكنهم مع ذلك أخطأوا في فهم الهمزة . وقبل أن نبحث عن أصل الهمزة في أسماء الفاعل (قائل) و (بائع) سوف نستعرض بايجاز موقف القدماء من الهمزة لنتبين الأسباب التي جعلتهم يقعون في الخطأ .

لقد أجمع القدماء تقريبا على أن الهمزة من الأصوات المجهورة ، مع أن الدراسات الصوتية الحديثة لم تترك مجالا للشك في أن الهمزة لا تدخل في عداد المجهورات . ويرى فريق من الدارسين اليوم أن الهمزة صوت مهموس ويفضّل فريق آخر أن يعتبرها لا مجهورة ولا مهموسة [١٨] .

ويبدوا أن من أسباب وقوع القدماء في الخطأ أنهم قد أخذوا بما أورده سيبويه في «الكتاب» حول الهمزة دون تمحيص . لقد ذكر سيبويه أن الهمزة واحدة من الأصوات التسعة عشر التي عدّها مجهورة وعدّ من بينها أيضا المصوتات الطويلة الثلاثة : الألف والواو والياء [١٩] ، مما سوغ له ولمن بعده القول بامكانية انقلاب المصوتات إلى همزة .

ماهي حقيقة الهمزة إذن ؟

ينبغي التأكيد قبل كل شيء أن الهمزة ليست من حروف المباني وأن وجودها أو عدمه لا يغير شيئا من مدلول الكلمة بخلاف بقية أصوات اللغة التي يؤدي استبدال واحد منها بغيره أو سقوطه إلى ظهور نَسْج صوتي جديد يحمل مدلولا مختلفاً . وعلى سبيل المثال ، ان قولنا (يومنون) دون همزة لا يدل على غير ما يدل عليه قولنا (يؤمنون) بنطق الهمزة .

وفي المقابل لو أسقطنا من كلمة (يومنون) حرف النون مثلا لظهر لدينا نَسْج صوتي جديد بمدلول جديد هو (يومون) * . ولو أبدلنا من الميم قاف لظهر لدينا أيضا نسج صوتي جديد بمدلول جديد هو (يوقنون) . وهذا ما ندعوه في اللسانيات الحديثة «الوظيفة التمييزية» . وتعني هذه الوظيفة أن غياب صوت لغوي من أصوات النسج الصوتي أو حلول صوت لغوي آخر مكانه يؤدي إلى ظهور نسج صوتي جديد بمدلول جديد ، لأن كل صوت لغوي يميز من خلال وجوده أو عدمه وكذلك من خلال موقعه أيضا بين نسج صوتي وآخر . ولذلك سمّيت وظيفته بالوظيفة التمييزيه . أما غياب الهمزة في النسج الصوتي فلا يؤدي الى ظهور نسج صوتي جديد ولا الى تغير في المدلول الذي يحمله النسج ، لأن وظيفة الهمزة ليست تمييزية بل هي «وظيفة تباينيّة» قبل كلّ شيء . ومعنى الوظيفة التباينية أن الصوت اللغوي يساعد في أن يسهل على السامع عملية تحليل الكلام الى وحدات متعاقبة [٢٠] . ان وظيفة التباين

---

(١٨) انظر كمال محمد بشر : علم اللغة العام ـ الاصوات (القاهرة : دار المعارف بمصر ١٩٨٠) ص ١١٣ .

(١٩) سيبويه . الكتاب (القاهرة : مطبعة بولاق ١٣١٦ هـ) ، ج ٢ ص ٤٠٥

(٢٠) انظر : اندريه مرتينيه ، مبادىء اللسانيات العامة ، ص ٥١ .

* والأصح «يومئون»

هذه غالبا ما تكون منوطة بالنبر في أكثر اللغات المعروفة . لكن الهمز في حقيقته ليس الا نوعا من أنواع النبر . وكانت العرب تنبر بأشكال مختلفة منها الهمز والمدّ .

ثم ان تعريف ابن سينا للهمز في «رسالة أسباب حدوث الحروف» يؤكّد هذه الحقيقة فالهمزة عنده «حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير» (٢١)

كذلك فالهمز لغة هو الضغط أو النبر ، لذلك لا عجب ان العرب كانت تسقط الهمز من كلامها في مناسبات كثيرة ، ومنها قولهم (٢٢) «وَيْلِمِّه» بمعنى ويل لأمّه ، وحكاية أحمد بن يحيى قول المرأة لبناتها وقد خلا الأعرابي بهنّ «أفي السَوَ تَيْتُيَّه» (تريد : أفي السوءة أنتنّه) . كما ورد في القراءات اسقاط الهمزة في مواضع عديدة ، منها قراءة الكسائي «بما أنزِّيك» (البقرة ٤) وقراءة ابن كثير «انها لَحْدى الكبر» (المدثر ٣٥) . أخيرا ذكر ابن جني أن أصل لفظ الجلالة (الله) هو «الاه» فحذفت الهمزة وأضيفت (ال) التعريف ، وكذلك كلمة (الناس) فأن أصلها «أناس» (٢٣)

الا انه تواجهنا في اللغة العربية ألفاظ تبدو فيها الهمزة أصلية لأوّل وهلة بحيث لا يمكن اسقاطها أو تسهيلها او ابدالها . ويتجلى هذا الامر على نحو خاص عندما تكون الهمزة متحرّكة ، كما في مطلع الالفاظ التالية : أحوال ، أسرى أو اذا وردت في موقع العين مثل : سأل وسئل وسؤال أو في موقع اللام مثل : بدأ ودرأ وما فتيء .

لنتأمّل نطقنا للاسماء المبدوءة بأداة التعريف (ال) اذا وقعت في أول الكلام ، كقولنا : الرجل ، الباب الخ . . . انه لا يخطر ببالنا أننا نبدأ هنا بنطق الهمزة مع أننا لا نملك نطق صوت الالف في مطلع هذه الالفاظ دون نطق الهمزة في أولها . ذلك ان الهمزة تشكل جزءاً لا يتجزأ من مطلع (ال) التعريف مثلما لا يعمد على الرسم في اللغات الاخرى الى كتابة همزة في مطلع هذا النوع من المصوتات مع ان الهمزة موجودة . ومثال ذلك في الالمانية Achten (احترم) و Essen (أكل) و Irdisch (دنيوي) ، وفي الانجليزية After (بعد) و Us (حالة المفعول من ضمير المتكلم الجمع) و Increase (زيادة) ، وفي الفرنسية Amour (حُبّ) و Eau (ماء) و homour (دعابة) ، وفي الفارسية «است» (يكون) و «ايشان» (هم) و «اسب» (حصان) و «آب» (ماء) . و «اطاق» (غرفة) .

وفي كلّ هذه الامثلة توجد همزة في مطلعها لانها مبدوءة بمصوت . لكن اللغات الاخرى لا تكتب الهمزة بل تكتب المصوت فقط لان الهمزة ليست الا جزءاً من المصوت اذا ورد غير مسبوق بصامت . ودليل ذلك ان صوت الهمزة يختفي من مطلع هذه الامثلة جميعا حالما يصبح مصوت المطلع مسبوقا بحرف صامت ، ومثال ذلك في الالمانية ان كلمة Essen (أكل) تصبح Messen (قاس ، كال) اذا دخل عليها الصامت (m) في اولها ولا يبقى فيها اثر للهمزة ، ومثلها في الانكليزية كلمة Increase اذا دخلت عليها an (اداة التنكير) ، وفي الفرنسية تختفي الهمزة من مطلع Amour اذا دخلت عليها أداة التعريف فتصبح l'amour ، وفي الفارسية تختفي الهمزة ايضا من مطلع

(٢١) رسالة اسباب حدوث الحروف ، ص ٧٢

(٢٢) انظر الخصائص ج ٣ ، ص ١٥٠ ـ ١٥١

(٢٣) المرجع نفسه .

«است» اذا دخلت عليها الهاء فتصبح «هست» (بمعنى موجود) ، مما يشير الى ان ما كان في مطلع تلك الكلمات ليس همزة بل مصوتا وأن الصوامت التي ادخلت عليه تحركت به فاختفى صوت الهمزة .

وقياسا على ذلك فان ما يتوهمه المرء من وجود همزة في (سأل) ومشتقاتها ليس الا مصوّتا داخليا ، اي ان الهمزة في (سأل) هي في حقيقة امرها ذلك المصوت القصير الذي نسميه فتحة والهمزة في (سئل) هي كسرة ، والهمزة في (سؤال) هي ألف ممدودة ليس الّا .

ولو كتبنا كلمة (سؤال) هكذا «سُآل» بلا همزة فسوف ننطقها بلفظها الاصلي نفسه ، لان الهمزة ليست الا من خداع الكتابة . ويمكننا هكذا تطبيق المبدأ المذكور على بقية الامثلة .

يبقى اخيرا نوع واحد من انواع الهمز اذا ورد في آخر الكلمة بعد الالف ، مثل : ماء ، هواء وغير ذلك ، وقد شرح ابن جني هذا النوع من الهمز بما يقترب كثيرا مما قلناه عن وظيفتها التباينية بالمفهوم اللساني الحديث. لقد ورد في «الخصائص» تحت «باب في مطل الحروف» ما يلي : « والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللّينة المصوتة . وهي الالف والياء والواو . اعلم ان هذه الحروف اين وقعت وكيف وجدت ففيها امتداد ولين الا ان الاماكن التي يطول فيها صوتها ، وتتمكن مدتها ، ثلاثة . وهي أن تقع بعدها الهمزة ، أو الحرف المشدد ، أو أن يوقف عليها عند التذكر . فالهمزة نحو كساء ، ورداء ، وخطيئة ، ورزيئة ، ومقرؤة ، ومخبؤة . وانما تمكن المد فيهن مع الهمز أن الهمزة حرف نأي منشؤه ، وتراخى مخرجه ، فاذا أنت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ، ثم تماديت بهن نحوه طلن ، وشعن في الصوت ، فوفين له ، وزدن في بيانه ومكانه ، وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ، ألا تراك اذا قلت : كتاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمود ، وضروب وركوب ، لم تجدهن لدنات ، ولا ناعمات ، ولا وافيات مستطيلات ، كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد» [٢٤] . ويستفاد من قول ابن جني ما يلي :

١ ـ ان الهمزة تختلف عن بقية الصوامت في الوظيفة التي تؤديها داخل النسج الصوتي .

٢ ـ ان وظيفتها هي اطالة المصوت الذي يقع قبلها وابرازه أكثر من سواه .

وهذه الوظيفة يؤديها النبر عادة ، وبالتالي فان ابن جني قد أشار هنا بخصوص الهمزة الى ما نعنيه في اللسانيات الحديثة بالوظيفة التباينية . فإذا فهمنا الهمز على أنه نوع من أنواع النبر اتضح لنا لماذا كان الهمز شائعا في بعض لهجات العرب دون بعضها الآخر ، ولماذا رفض الرسول (ﷺ) أن يخاطبه أعرابي «يانبيء الله» لأن الهمز لم يكن شائعا في لهجة قريش [٢٥] . وبما أن هذا هو حال الهمزة ، فما حقيقة وجودها في أسماء الفاعل مثل (قائل) و (بائع) ؟

من المعلوم أن عين اسم الفاعل تكون متبوعة دائما بكسرة ، أي بمصوت قصير اصطلح على تسميته بالكسرة ، مثل (قاتِل ، مانع ، طالع ، الخ . . .) . الا أن أسماء الفاعل التي اشتقت من أصل ثنائي أو معتل لا يوجد فيها في مكان العين سوى المصوت القصير ، أي الكسرة . وبما أن الألف في اسم الفاعل قد باعدت بين فائه وبين تلك الكسرة ، صرنا ننطق بالكسرة عارية عن أي صامت قبلها .

---

(٢٤) الخصائص ، ١٢٤/٣ ـ ١٢٥

(٢٥) انظر الخصائص ، ٣٨٣/١ .

وبناء عليه فإن ما يوجد في مكان العين من اسم الفاعل (قائل) و (بائع) هو الكسرة فقط ولا شيء سواها . ونستطيع أن نكتب اسماء الفاعل هذه على الشكل التالي : (قا ـ ـ ل) بدلا من (قائل) و (با ـ ـ ع) بدلا من (بائع) . لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد هنا همزة ، إلا أن وجودها ليس ناشئا عن انقلاب الواو في (قاول) أو انقلاب الياء في (بايع) ، بل يرتبط بما ذكرناه سابقا عن خصائص الهمز فالهمزة تقوم هنا بوظيفة الفصل بين مصوتين متتابعين : الألف الطويلة والكسرة القصيرة . والسبب الثاني لوجود الهمزة هنا هو أن المرء لا يستطيع لأسباب فيزيولوجية أن ينطق بالمصوت لوحده عاريا عن أي صامت قبله دون أن يبدأ بنطق الهمزة . فلا نستطيع نطق ألف قصيرة (فتحة) ولا طويلة لوحدها دون أن نبدأ بنطق همزة في أولها ، والشيء نفسه ينطبق على الواو والياء سواء أكانتا حرف مدّ أو حركة قصيرة . هذا يفسر ما قلناه آنفا عند الحديث عن أصل الواو الصامتة في (قَوْل) والياء الصامتة في (بَيْع) ، إذ أن هذين الصوتين ليسا سوى ضمة بعد تسهيل الهمزة الالزامية التي في أولها بالنسبة للواو ، وكسرة بعد تسهيل الهمزة الالزامية التي في أولها بالنسبة للياء . لذلك نستنتج أن الهمزة التي توهمها الصرفيون في عين اسم الفاعل ليست في حقيقة الأمر سوى المصوت القصير غير المسبوق بحرف صامت ، ووجود الهمزة تابع لوجود ذلك المصوت وليس نتيجة انقلاب عن واو أو ياء لا وجود لهما أصلا . ولتوضيح هذه الفكرة أكثر سوف نقوم بالتجربة البسيطة التالية :

نأخذ اسم الفاعل (قائِل) ونحلله إلى الوحدات الصوتية التي يتألف منها نسجه الصوتي : قائل = صامت (قاف) + مصوت طويل (ألف) + صامت (تاء) + مصوت قصير (كسرة) + صامت (لام) ولو أسقطنا الآن من هذا النسج الحرف الصامت الذي في موقع العين ، أي التاء ، فإن مايتبقى هو تماما اسم الفاعل (قائل) :

صامت (قاف) + مصوت طويل (ألف) + مصوت قصير (كسرة) + صامت (لام) = قا ـ ل = قائل .

ونستطيع اجراء مثل هذه التجربة على كلمات أخرى ، مثل : (قابل) باسقاط الباء أو (قاحل) باسقاط الحاء ، وسوف نحصل على نتيجة مماثلة .

والأمر نفسه يصح في اسم الفاعل (بائع) . فلو أخذنا اسم الفاعل (بارع) وأسقطنا حرف الراء من موقع العين مع الابقاء على الكسرة التي لحقت بالراء ، فإن مايتبقى هو بالضبط اسم الفاعل (بائع) ، أي (با ـ ـ ع) . وهكذا يتضح بكل جلاء أن أسماء الفاعل (قائل) و (بائع) هي نُسُج صوتية خلا موقع العين فيها من حرف صامت وبقيت الكسرة لوحدها في موقع العين ، وهي الكسرة التي تلحق عادة عين اسم الفاعل في غير المعتل .

ذكرنا آنفا بأن الهمزة صوت مهموس عند بعض علماء الأصوات في العصر الحاضر وغير مجهور ولامهموس عند فريق آخر ، لكنها على أي حال ليست مجهورة . لماذا إذن وقع علماء الصرف العرب في الخطأ حين عدوها مجهورة ؟ أغلب الظن أن سبب ذلك يعود الى ماذكرناه عن طبيعة الهمزة التي يرتبط نطقها غالبا بنطق المصوتات . وبما أن المصوتات مجهورة ، فان نطقها قد أثر في نطق الهمزة فبدت لهم هي الأخرى مجهورة . وهذا ماسهل عليهم القول بإمكانية انقلابها عن المصوتات كما رأينا . ويستطيع كل انسان أن يتفحص بنفسه الجهر والهمس في أي صوت لغوي يشاء . اذ يكفي أن يضع المرء ابهامه وسبابته على عنقه حول منطقة الأوتار الصوتية ، فإذا شعر باهتزاز الوترين كان الصوت مجهورا ، وإلا كان مهموسا . ولو جرب أن ينطق باحدى كلمتي (قائل) و (بائع) لشعر بكل وضوح باهتزاز

الوترين الصوتيين في موقع العين ، مما يقدم دليلا اضافيا على أن عين (قائل) و (بائع) عبارة عن مصوت قصير مجهور هو الكسرة .

رابعا : استنتاجات

لقد تطرقنا في سياق هذا البحث إلى أمور عديدة ومختلفة . وفيما يلي سوف نرى مايترتب عليها بالنسبة لعلم النحو العربي :

أولا : ذكرنا بأن الفتحة التي تلحق بنهاية الفعل الماضي في (قالَ) و (باعَ) ليست حركة اعراب أو بناء ، بل هي دال على مدلول هو الافراد والتذكير ، مثلما أن ألف التثنية هي دال بدورها ، ومدلولها التثنية والتذكير . ويترتب على ذلك بأن قول النحاة في إعراب (قالَ) : «فِعل ماض مبنى على الفتح» قول لا سند له ، لأن هذه الفتحة في نهاية الفعل غير الفتحة التي تلحق بآخر الاسم . وما يصدق على الفتحة هنا يصدق على جميع الحركات التي تلحق بآخر الفعل في اللغة العربية . ان فكرة البناء والاعراب في الأفعال لاتشير إلى أي وظيفة ، اذ مامعنى أن نقول بأن الفعل الماضي مبني على الفتح أو السكون أو أن الفعل المضارع مرفوع بالضمة أو منصوب بالفتحة ؟ ان مثل هذا الكلام لايقود إلى شيء مادام لايشير إلى الوظيفة التي تؤديها الضمة أو الفتحة ولا إلى الوظيفة التي قد يضطلع بها الاعراب أو البناء في الأفعال . كذلك فإن قول النحاة أن الفعل المضارع فعل معرب قول غير صحيح ، لأن الاعراب يعني الرفع والنصب والجر . لكن الفعل المضارع لايكون مجرورا بالكسرة أبدا وكذلك لايكون منونا ، وبالتالي إن الاعراب والبناء صفتان تختصان بالأسماء دون الأفعال ، ولابد إذن من البحث عن المدلولات التي تحملها الحركات عندما تلحق بأواخر الأفعال .

فأما الفعل الماضي فلا تلحق به الفتحة إلا عند اسناده إلى الشخص الغائب ، وقد تعرفنا على المدلول الذي تحمله تلك الفتحة . وفيما عدا ذلك فإن السكون هو الصفة المميزة لآخر الفعل الماضي عند اسناده إلى الشخص المتكلم أو الشخص المخاطب .

وأما الفعل المضارع فيكون على حالات ثلاث : فإما أن تلحق الضمة بآخره ، كقولنا (يقولُ) و (يضربُ) ، وإما أن تلحق الفتحة بآخره ، كقولنا (أن يقولَ) و (أن يضربَ) ، أو أن يكون آخره ساكنا كما في حالة الجزم (لم يقلْ) و (لم يضربْ) .

يقول النحاة بأن الفعل المضارع يكون مرفوعا إذا تجرد عن الناصب والجازم . ويترتب على هذا الكلام أن الحالة الطبيعية للفعل المضارع هي الرفع ، وأن النصب والجزم هما حالتان طارئتان على الفعل المضارع . لكن مثل هذا التعليل يسقط من حسابه أي وظيفة يمكن لهذه الحركات أن تشير اليها أو أن تؤديها . والأولى بنا أن نبحث عن هذه الوظائف وتلك المدلولات التي تحملها كل حركة ، فهذه الحركات ليست في حقيقتها إلا دالّ تدل على مدلولات محددة . ولو أمعنا النظر قليلا في حالة المضارع المرفوع لوجدنا أنه يدل باستمرار على «التقرير والاثبات» شرط ألا تلحق به (قد) التي تفيد التوقع . فقولنا «رأيت محمدا يذهبُ إلى السوق» فيه تقرير واثبات لحدث معين دون ربطه بأي شيء آخر . أما في قولنا : «قلت لمحمد أن يذهبَ إلى السوق» فهذا يعني أن الفعل لم يقع بعد ، وليس هناك

مايؤكد وقوعه مستقبلا ، أي أنه مازال معلقا بظروف مستقبلية . ولذلك نقترح اطلاق صفة «التعليق والاستقبال» على حالة الفعل المضارع المنصوب . وتنطبق هذه الصفة على المضارع المنصوب بأن أوبلن أو باللام سواء أكانت للتعليل أم للجحود .

فكل هذه الحالات تفيد معنى التعليق والاستقبال لحدث معين . أخيرا فإن السكون الذي يلحق آخر المضارع يفيد معنى عدم وقوع الفعل أو الحدث الذي يدل عليه الفعل . وسواء جاء الفعل بعد أدوات النفي أو بعد لا الناهية فإن السكون يشير هنا إلى امتناع حدوث الفعل . ولذلك نقترح اطلاق صفة «الامتناع» على الفعل المضارع اذا لحق بآخره السكون .

ويترتب على هذه النظرة إلى الحركات التي تلحق بالفعل المضارع أمران هاما : أولهما أن النصب والجزم في الفعل المضارع ليسا ناشئين عن أدوات يسمونها أدوات النصب والجزم ، بل عن الوظيفة التي يراد للفعل أن يؤديها في الجملة . فالضمة في آخر الفعل هي دال ومدلوله التقرير والاثبات ، والفتحة هي دال ومدلوله التعليق والاستقبال ، والسكون هو أيضا دال ومدلوله الامتناع . وإذا كنا قد توصلنا إلى ذلك مستعينين بالمعطيات التي وفرتها اللسانيات الحديثة ، فإن بعض القدماء قد توصل إلى ذلك ولكن دون تمكنهم من تقديم برهان على ذلك . ففي معرض حديث ابن جني عن نظرية العامل شكك بالعوامل اللفظية والمعنوية وانتهى إلى القول : «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لالشيء غيره»[٢٦] . والفرق بين ماقرره ـ ابن جني وبين ماقررناه أن ابن جني قد نسب ظهور الحركات الاعرابية إلى المتكلم ونسبناها نحن إلى الوظيفة التي تؤديها في القول . أما النتيجة فواحدة .

وعندما جاء ابن مضاء القرطبي بعد ذلك بقرنين استند الى كلام أبي الفتح ابن جني واتخذ موقفا مماثلا في كتاب «الرد على النحاة» فقال :

«قصدى من هذا الكتاب أن أحذف من النحو مايستغني النحوى عنه ، وأنبه على ماأجمع على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لاتكون الا بعامل لفظي وذلك بيِّن الفساد . وقد صرح بخلاف ذلك ابن جني وغيره»[٢٧] . لكن ابن مضاء اكتفى بأن نفى فكرة العامل بادلة عقلية ومنطقية دون أن يشرح الوظيفة التي تؤديها تلك الحركات . والأمر الثاني أن تسمية الفعل المضارع لاتشير الى الوظيفة أو الوظائف المنوطه بهذا الفعل في الجملة ، علاوة على كونها غير صحيحة . ان تسمية الفعل الماضي تشير إلى الزمن الذي يقع فيه الفعل ، لكن تسمية المضارع لاعلاقة لها بمسألة زمن الفعل لا من قريب ولا من بعيد ، أي أنها لاتعبر عن الوظيفة المنوطة بهذا الفعل . ثم انها تسمية غير صحيحة لأن المضارع لايضارع غيره في شيء . لقد أطلق النحاة على الفعل المضارع هذه التسمية لاعتقادهم أنه يضارع الاسم ـ وربما اسم الفاعل بالذات ـ في حركات الاعراب . وقد رأينا آنفا أن الحركات التي تلحق بأخر الفعل ليست حركات اعرابية كالحركات التي تلحق بآخر الاسم . مثل (كتابٌ وكتاباً وكتابٍ) ، بل هي دوال على مدلولات وظيفية محددة . وبالتالي فإن تسمية هذا الفعل بالمضارع أمر يحتاج لاعادة النظر فيه . لكن هذه التسمية تشير إلى الأساس غير الوظيفي الذي قام عليه النحو العربي منذ بدايته ، وكنا قد أشرنا اليه في بحث سابق[٢٨] . وهو أن النحو العربي قد قام في الأساس لضبط حركة أواخر الكَلِم عندما بدأ اللحن يتفشى على ألسنة

---

(٢٦) الخصائص ١/١٠٩ ـ ١٠١

(٢٧) ابن مضاء : الرد على النحاة ، ص ٨٥ .

(٢٨) انظر مجلة «المستقبل العربي» ، العدد رقم ١٠٦ تاريخ ١٩٨٧/١٢ بعنوان : «حول واقعنا اللغوى» ، ص ٦٧ ومايليها .

الموالي من غير العرب في البلاد التي خضعت للحكم الاسلامي ، وذلك خوفا من ضياع اللغة العربية في تلك الاقطار وخشية من وقوع القرآن الكريم تحت طائلة التحريف والتزوير . ولقد نزل القرآن بلغة معربة يرتبط فيها مدلول الكلمة داخل الجملة بحركتها الاعرابية . فاذا تغيرت الحركة تغير المدلول . واذا كان ذلك الحافز لحركة تقعيد اللغة العربية أمرا مقبولا في البداية ، الا أنه شكل فيما بعد عائقا أمام فهم صحيح لطرائق وآليات عمل هذه اللغة ، وهو أمر مازلنا نعاني منه حتى اليوم .

ثانيا : ذكرنا أن مصوت الألف يدل في الفعل الأجوف والناقص وكذا في اسم الفاعل على الشخص الغائب ، أي أن مصوت الألف هنا هو بمثابة دال على الفاعل . لكن هذا يتعارض مع فكرة أساسية في النحو العربي هي فكرة الضمير المستتر . لقد دأب النحاة على أن يعربوا (قالَ) بأنه «فعل ماض مبني على الفتح ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو في محل رفع فاعل» . ومادام لدينا دال بارز ومنطوق على الفاعل هو مصوت الألف بالإضافة إلى لواحق الفعل ، فما حاجتنا إلى دال لانراه ولا نلمسه وإنما نفترض وجوده افتراضا . لكن نفي فكرة الضمير المستتر يفرض علينا الاجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بمواضع الضمير المستتر الأخرى :

١ ـ كان مصوت الألف بالاضافة إلى لواحق الفعل هو الدال على الفاعل في الفعل الأجوف والناقص ، فما هو الدال على الفاعل في الفعل الماضي الصحيح اذا أسند إلى ضمير الغائب ؟

٢ ـ ماهو الدال على الفاعل في بعض مواضع الفعل المضارع حيث يقول النحاة بوجود ضمير مستتر ؟

بخصوص الفعل الصحيح مثل (صعدَ وضربَ) يبدو للوهلة الأولى أن لادال على الشخص الغائب لأن لواحق الفعل عند اسناده إلى الشخص الغائب لاتدل الا على العدد والجنس . فما هو الدالّ على الشخص إذن ؟ والجواب هو «الدالّ صفر» . والدال صفر بالمفهوم اللساني الحديث يعني خلو إحدى الصيغ من دال منطوق بالمقارنة مع صيغ أخرى تشتمل على دالّ خاص بها . فإذا كانت صيغ الفعل الماضي تشتمل على دالّ على الشخص عند إسناده إلى ضمائر المتكلم والمخاطب ، وهو الدال المتمثل باللواحق ، فإن خلو صيغة الفعل الماضي من دال خاص بها عند إسناده إلى الشخص الغائب هو دالّ بحد ذاته ، وهذا مايسمى بالدال صفر . وهنا قد يرد إلى الذهن الاعتراض التالي : ماالفرق إذن بين أن نقول بالدال صفر أو بالضمير المستتر ، مادام الدال على الشخص الغائب غير موجود في الحالتين . والجواب على ذلك أنه اختلاف من حيث المبدأ . فالقول بالضمير المستتر يعني القول بوجود شيء غير موجود أصلا ، أما القول بالدال صفر فهو إقرار بعدم الوجود ، ومن ثم اعتبار عدم الوجود هذا دالاّ بحد ذاته .

أما بخصوص الفعل المضارع فإن النحاة حددوا مواضع الضمير المستتر كما يلي :

١ ـ عند اسناد الفعل إلى ضمير المتكلم .
٢ ـ عند اسناده إلى ضمير المخاطب المفرد المذكر .
٣ ـ عند اسناده إلى ضمير الغائب المفرد . وواضح من هذا التحديد أن النحاة ينظرون إلى مانعتبره لواحق الفعل على أنها دوال على الفاعل ، ولذلك أطلقوا عليها اسم ضمائر الرفع المتصلة . وعند خلو الفعل من هذه اللواحق ، افترضوا وجود ضمائر اسندوا إليها وظيفة الدلالة على الفاعل . أما بوادىء الفعل التي جمعوها في «أنيت»

أو «نأيت» فإنهم اعتبروها من علامات الفعل المضارع واطلقوا عليها لذلك اسم «حروف المضارعة» (كذا !) . لكننا سنرى بعد قليل أن حروف «أنيت» هذه هي دوال حقيقية على الفاعل في الفعل المضارع ، وأن لواحق الفعل التي اعتبروها ضمائر رفع ليست في الواقع أكثر من دوالّ على العدد والجنس ، أي أنها تشارك البوادىء في الدلالة على الفاعل .

لنعد إلى إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع الذي وضعناه في القسم الأول من هذا البحث ، وسوف نسجل الملاحظات التالية :

١ ـ يمتاز الفعل المضارع على الفعل الماضي باشتماله على بوادىء ولواحق ، بينما خلا الفعل الماضي من البوادىء .

٢ ـ أن بعض صيغ تصريف الفعل المضارع تخلو من اللواحق وتكتفي بالبوادىء ، مثل : تَـ/ضرب بالمقارنة مع تَ/ضرب/ين ،

٣ ـ أن اللواحق تلحق بالفعل المضارع لمنع اللبس عندما تتشابه البوادىء بحيث لاتستطيع الدلالة على العدد والجنس ، مثل تصريف المضارع مع ضمائر المخاطب .

إن البادئة (أَ . .) في (أقولُ) و(أضربُ) هي اختصار واضح وصريح من ضمير الرفع (أنا) ، وهي تدل على الشخص والعدد ولاتحتاج بالتالي إلى لاحقة إضافية . والشيء نفسه يمكن أن يقال عن البادئة (نَـ . .) في (نَقولُ) و (نضربُ) ، إذا أنها صيغة مختصرة من ضمير الرفع (نحن) . أما عند اسناد الفعل المضارع الى الشخص المخاطب فيلاحظ أن جميع صيغ تصريف الفعل هنا تشترك ببادئة واحدة هي (تَ . .) مما استوجب وجود لواحق تدل على العدد والجنس ، أي أن البادئة (تَ . .) تدل على الشخص المخاطب بينما تدل اللواحق على العدد والجنس . وقد شذت عن هذه القاعدة صيغة واحدة من صيغ المخاطب هي صيغة المفرد المذكر ، حيث خلت من لاحقة تدل على العدد والجنس . وهنا يمكن القول أن الدال صفر يدل على العدد والجنس بالمقارنة مع بقية الصيغ التي اشتملت على لواحق خاصة تدل عليهما . ولاحاجة للتذكير أن اللاحقتين (. .ان) و(. .و ن) تدلان بالترتيب على التثنية والجمع ليس فقط في الفعل المضارع وانما في الأسماء أيضا ، مثل (كاتبان) و(كاتبون) . كذلك يدل المصوت الطويل ، أي الياء في اللاحقة (. .ين) على المونث المفرد ، مثل (تضربين) ، وهي موجودة أيضا في الضمير المنفصل (أنتِ) وفي الضمير المتصل (كِ) وفي الضمير الاشاري للمؤنث (اسم الاشارة) ، أي ـ (هذي) و (هذه) . ويرى هنرى فليش أن الضمير (أنتِ) كان قديما (أنتي) والضمير (كِ) كان قديماً (كي) وأن الكسرة الطويلة (الياء) هنا هي بالتالي من مخلفات اللغة القديمة[٢٩] .

عند اسناد المضارع إلى الشخص الغائب نلاحظ وجود نوعين من البوادىء ؛

(يَـ . .) تدل الغائب المذكر و (تَ . .) تدل على الغائب المؤنث :

وعند أمن اللبس أمكن استعمال البادئة (يَـ . .) لجمع الاناث ، مثل (يضربن) و (يأتين) ، وأيضا بهدف التفريق بين الغائب والمخاطب .

(٢٩) هنرى فليش : العربية الفصحى ، ص ٧٠ و ص ١٣١ .

بقي أن نشير إلى أن التشابه الثانوي بين صيغة المخاطب المفرد المذكر وبين صيغة الغائب المفرد المؤنث وكذلك بين صيغة المخاطب المثنى المذكر وبين صيغة الغائب المفرد المؤنث وكذلك بين صيغة المخاطب المثنى المذكر وبين صيغة الغائب المثنى المؤنث يعود الى المنشأ المختلف للبادئة (تـ. .) في كل حالة . ففي حالة المخاطب يبدو أن التاء مشتقة من ضمائر الرفع للمخاطب التي لايخلو واحد منها من حرف التاء . أما في حالة الغائب فهي علامة للتأنيث ، لاسيما أن دلالة التاء على التأنيث أمر شائع ومعروف في اللغة العربية .

نستنتج مما تقدم أن بوادىء المضارع ليست علامات للمضارع ، لانه لايحتاج إلى مثل هذه العلامات . ويكفي المرء أن يقارن النسج الصوتي لجذر المضارع مع النسج الصوتي لجذر الماضي حتى يميز الأول عن الثاني . فجذر الماضي من فعل (ضربَ) هو (ضَربْ) بعد حذف البوادىء واللواحق .

ويستطيع المرء بنظرة واحدة أن يدرك اختلاف المصوتات بين الجذرين ، مما يكفي معه للتعرف على جذر كل منهما . وقد أشار ابن جني إلى ذلك في «الخصائص» اذ اعتبر أن اختلاف المصوتات بين صيغتي الماضي والمضارع هو بمثابة تعبير عن زمن كل منهما :

«وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ، اذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لافادة الأزمنة ، فجعل لكل زمن مثال مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان .

فمن ذلك أن جعلوا بازاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع ، وخالفوا بين عينيهما .

فقالوا : ضرب يضرِب ، وقتل يقتُل ، وعلم يعلَم»[٣٠] .

لكن النحاة اعتمدوا الشكل المكتوب في تقرير ذلك ، وهو الشكل الذي لاتظهر فيه المصوتات القصيرة (الحركات) ، لذلك راحوا يفتشون عن علامات تدركها العين لاالسمع ووجدوهم في بوادىء الفعل لعدم ورودها في صيغة الماضي واعتبروها من علامات المضارعة . ولو أنهم اعتمدوا الشكل المنطوق لادركوا اختلاف المصوتات بين صيغة الماضي وصيغة المضارع . وأغلب الظن أنهم لم يأخذوا بفكرة جذر الفعل للسبب نفسه ، أي لاعتمادهم الشكل المكتوب دون المنطوق ، حيث أنه لافرق في الكتابة بين الجذرين في الفعل الصحيح . ولو أنهم فعلوا ذلك لفتشوا لبوادىء الفعل المضارع ـ عن وظيفة غير التي ظنوها ، أي وظيفة الدلالة على الفعل المضارع . كما أن هذا الاعتبار أوقعهم في التناقض . فبما أنهم اعتبروا البوادىء مجرد علامات للمضارع أصبحوا مضطرين للتفتيش عن الدوال على الفاعل في اللواحق ، ولم يفطنوا إلى أن بعض هذه اللواحق موجودة في الأسماء أيضا ، مثل (. .ان) التي تدل على التثنية و (. . و ن) التي تدل على جمع المذكر . وبدلا من أن ينسبوها إلى وظيفتها الأصلية ، وهي وظيفة الدلالة على العدد ، نسبوا اليها وظيفة جديدة هي الدلالة على الفاعل .

وهكذا اعتبروها في الأسماء مجرد حروف ، بينما اعتبروها في الأفعال ضمائر رفع متصلة .

وتلخيصا لما تقدم نستطيع أن نقول أن بوادىء الفعل المضارع تشترك مع لواحقه في الدلالة على الفاعل . والدال على الفاعل في قولنا (يكتبون) هو البادئة (يَـ. .) بالاشتراك مع اللاحقة (. . و ن) . ولو أردنا تجريد هذا الدال

---

(٣٠) الخصائص ١/ ٣٧٥ .

عن جذر الفعل لحصلنا على دال مركب من جزأين منفصلين : (يَـ . . و ن) . وتسمي اللسانيات الحديثة هذا النوع من الدوال «الدال المنقطع» ، أي أن (يَـ . .) تمثلان الدال المنقطع للمدلول «غائب جمع مذكر»[٣١] . وإذا نظرنا الى بوادىء الفعل ولواحقه على هذه الصورة أي باعتبارها دوال على الفاعل ، انتفت حاجتنا إلى افتراض وجود ضمائر مستترة مقدرة تقديرا ، مما يخرج بالنحوَ العربي من دائرة الغيبيات إلى دائرة الموجودات .

ثالثا : ذكرنا بأن هناك متوالية اشتقاقية هي :ـ

جذر الماضي ⟵ جذر المضارع ⟵ الاسم

وتعني هذه المتوالية أن جذر المضارع قد اشتق من جذر الماضي وأن الاسم قد اشتق بدوره من جذر المضارع ، هذا يعني أن الماضي أسبق من المضارع وأن الفعل أسبق من الاسم . إلا أن مثل هذه النتيجة تخالف ماهو شائع لدى أكثر علماء العربية الذين رأوا أن الاسم سابق على الفعل في الزمان وسموه لذلك مصدرا وأن المضارع سابق على الماضي .

ولا شك أن بعض الأسس غير الصحيحة التي بنوا عليها آراءهم قد قادت الى تلك النتائج الغريبة . ان التعرف على حقيقة الأسبقيات في اللغة يغني اكتشاف الآليات الصحيحة التي تعمل اللغة بموجبها .

ولقد كشفنا بما لايدع مجالا للشك كيف اشتق جذر المضارع من جذر الماضي وكيف اشتق الاسم بدوره من جذر المضارع . ويؤكد هذا الاكتشاف من جديد أن علماء العربية القدامى قد جانبوا الصواب في بعض ماذهبوا اليه ولم يتوصلوا دائما إلى الآليات الحقيقية التي تعمل داخل اللغة . على أننا نجد سندا قويا لدى ابن جني فيما ذهبنا اليه ، اذ توصل أبو الفتح الى النتائج نفسها التي توصلنا اليها ، وان كان عن طريق مختلف ، وذلك بفضل ماكان يتمتع به هذا الرجل من نظر ثاقب في شؤون اللغة ونظرة علمية تقترب كثيرا من نظرة اللسانيات الحديثة إلى اللغة . لقد ذكر في «الخصائص» تحت عنوان «باب في هذه اللغة : أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط ؟» مايلي :

«فإن قلت :

هلا ذهبت إلى أن الاسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان ، كما «أنها أسبق رتبة منها في الاعتقاد ، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت اليه ، اذ كان الواجب أن يبدؤوا بالأسماء ، لأنها عبارات عن الأشياء ، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال . . . ؟ قيل يمنع من هذا أشياء :

منها وجود أسماء من الأفعال ، نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ، ألا تراه يصح لصحته ويعتل لاعتلاله ، نحو ضرب فهو ضارب ، وقام فهو قائم . . فاذا رأيت بعض الأسماء مشتقا من الفعل فكيف يجوز ان يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان ، وقد رأيت الاسم مشتقا منه ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه . . وأيضا فان المضارع يعتل لاعتلال الماضي ، وان كان أكثر الناس على أن المضارع أسبق من الماضي»[٣٢] . ومما يؤسف له حقا أن كثيرا من آراء ابن جني التي خالف بها علماء اللغة ممن سبقوه لم يأخذ بها المتأخرون ممن جاءوا بعده ، مع أنه أصاب بها كبد الحقيقة . ولو أن المتأخرين فعلوا ذلك لوفروا علينا عناء كثيرا وحالوا دون تقهقر اللغة الفصحى أمام العاميات في العصور التالية .

(٣١) مبادىء اللسانيات العامة ، ص ١٠٠

(٣٢) الخصائص ٢/٣٣ ـ ٣٤